التسويق

الرأسمالي للمدرسة:

النموذج الرأسمالي الجديد للتربية في زمن العولمة

الدكتور/ علي أسعد وطفة

جامعة الكويت - كلية التربية

ترتسم المدرسة في الخيال الإنساني العام مؤسسة منتجة للقيم، دافعة دورة الحياة قدما إلى الأمام، بأجيال تصقلهم بذكاء الحياة، فتحضرهم لأهداف إنسانية سامية، لتصفو بهم أعلاما في مدارج التقدم الإنساني. هذه المدرسة التي لعبت دورها المرسوم في إحياء الحضارة وفي إنهاض الثقافة الإنسانية تجد نفسها اليوم في مواجهة تموجات قصف تكنولوجي أضرمته عولمة فائقة التوحش، حيث تواجه اليوم - وبفعل التقدم المفرط للتكنولوجيا وقيم العولمة الجديدة - منظومة من التحديات الكبيرة التي تنال من دورها ووظيفتها وبناها التقليدية كمؤسسة منتجة للقيم الإنسانية الأصيلة في الإنسان . فالمدرسة اليوم تواجه مدّ العولمة الاقتصادية المدججة بأعظم الاختراعات التكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحضارة الإنسانية، وهذه العولمة الزاحفة - وبتأثير هذه الترسانة الهائلة من الطفرات التكنولوجية - تفعل فعلها في إحداث تغيرات عميقة وشاملة وهائلة في النظام التربوي كما هو الحال في مختلف القطاعات الاجتماعية الأخرى. ولنقل بأن المدرسة - وتحت تأثير هذه العولمة بطابعها التكنولوجي - تواجه تحديات مصيرية تتعلق بهويتها وادوارها ووظائفها وتكويناتها.

وهذه النقلة الحضارية النوعية في تاريخ الإنسانية بما تنطوي عليه من إشكاليات وتحديات تضع الباحثين والمفكرين في مواجهة إشكالية مع طبيعة التغيرات التي فرضتها التغيرات الحادثة في مستوى الحياة الاجتماعية برمتها ولاسيما في مجال الأنظمة التربوية القائمة، التي تتعرض لتحولات جوهرية وبنيوية غير مسبوقة على الاطلاق. وفي هذا السياق تأتي محاولتنا هذه لإلقاء الضوء على بعض معالم التغيرات الحادثة في مجال المدرسة والأنظمة التربوية، والكشف عن حجم التحديات التي تواجهها المدرسة بوصفها مؤسسة إنسانية منتجة للمعاني حيث كانت دائما البوتقة التي يتشكل فيها الإنسان في حركته الحضارية منذ أقدم الأزمان.

سؤالنا الرئيس في هذه المقالة هو: كيف تؤثر الطفرة التكنولوجية للعولمة في المدرسة؟ وما التحولات التربوية والبنيوية التي تشهدها المدرسة في ظل هذه الطفرات الحادثة في ميدان التكنولوجيا والثقافة والاقتصاد؟ أو ما ظلال هذا التأثير في ظل عولمة تبتلع عناصر الوجود الإنساني في اتجاه بناء إمبراطوريات الربح والقوة والسيطرة؟ وفي هذا الاتجاه أيضا سنوجه مقالتنا هذه لملامسة الاتجاهات الكبرى للتغيرات الحادثة في المجال التربوي تحت مطارق التحولات التاريخية للعولمة الاقتصادية والثقافية.

نقول في البداية إن المدرسة تتعرض الآن لعملية تسويق ***Commercialisation*** تصهر عناصر وجودها وتحولها إلى مؤسسة ثقافية جديدة تقوم بمختلف أركانها على أساس الصورة الرأسمالية لمؤسسات ربحية ديدنها الاستهلاك والعرض والطلب والاستثمار والتسويق. وفي ظل هذه «الكمرسلة» فإن المدرسة دخلت السوق الاقتصادية من أبوابها الواسعة وشكلت قطاعا خاماً تتهافت عليه المشاريع الاقتصادية الربحية لتحولها إلى مؤسسة ربحية بامتياز ، وهي في دائرة هذا الاجتياح تفقد في حقيقة الأمر وظيفتها الإنسانية ودورها الحضاري كمؤسسة منتجة للمعرفة والقيم والعقول.

وهناك اليوم من يعتقد بأن ما يحدث في المدرسة من تحولات سوقية (نسبة إلى السوق) يأتي امتداداً للتايلورية ***taylorisme*** (نسبة إلى المفكر الاقتصادي تايلور) التي سجلت حضورها في بداية القرن الماضي، ولكن ما يحدث اليوم يتجاوز حدود التصورات التايلورية، لأن التغيرات التربوية اليوم تحدث على شكل طفرات تقصم البنية التربوية للمجتمع وتؤدي إلى حالة من التصدعات الثقافية، التي تفوق ما يمكن تصوره في شأن المصير القادم للحياة التربوية، تحت تأثير التحولات الهائلة في عالم الصناعة والتكنولوجيا والمال والطفرات الاقتصادية، لعولمة تتحرك بتيارات هائلة التدافع كسمة عامة من سمات الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وإذا أردنا التحديد الموضعي بصورة أكثر وضوحا يمكن القول بأن الإشكالية المعاصرة للمدرسة الحالية تتمثل في هيمنة معايير السوق الاقتصادية التي تفرض وجودها على مختلف جوانب الحياة، وأن المدرسة تعاني من زحف تسويقي يحولها إلى صورة سوق رأسمالية بكل الصيغ والدلالات التي ترتسم واضحة في معترك السوق الرأسمالي بفعالياته المتواترة. إنها تتحول تدريجيا إلى سوق استهلاكي يعتمد مبدأ العرض والطلب والربح والاستثمار، وهي في دائرة هذا التحول تفقد جوهرها وقيمها ودورها الإنساني الحضاري كمؤسسة منتجة للقيم والضمائر والنفوس والعقول.

المدرسة وتكنولجيا الاتصال:

تبلورت صيغة العولمة الاقتصادية كحقيقة كونية مع سقوط النظام الشيوعي في روسيا، ومع طفرة التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلوماتية والاتصال. وهذا النظام الجديد يأخذ مداه الجارف اتساعا موسوما بطريقة الحياة الامبريالية الامريكية، كما يرمز إلى ولادة ثورة صناعية جديدة لرأسمالية جديدة ومتجددة.

وما كان لهذه الطفرة الرأسمالية الجديدة أن تكون لولا هذه الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلوماتية. حيث يمكن تشبيه هذا التدفق التكنولوجي الهائل لعولمة التكنولوجيا بالآلة الضخمة التي تتميز بالسرعة والقوة المدمرة التي لا تبقي شيئا في طريقها ولا تذر حيث تتساقط أمامها كل الحدود وتتداعى مع حركتها كل السدود. هذه الآلة تتسارع وتتزايد تسارعا، ومن ثم فهي في تسارعها تنتج الثراء والغنى ولكنها تترك وراءها كل أشكال الخراب والدمار. وبالتالي فإن القائمين على هذه الآلة المدمرة أناس يمتلكون درجة عالية من الذكاء والموهبة ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون إيقافها أو الحد من تسارعها، وهي في دورة التسارع المحموم تلبي جنون الربح والسيطرة والمال لطغمة رأسمالية يتسارع جشعها وتعطشها إلى المال وشهوة القوة والسلطة. وبالتالي فإن هذا التحول يأخذ طابع الضرورة مع ما يحمله من تناقضات هائلة في مكونات الثورة الاقتصادية التقنية التي تولد في الآن الواحد الغنى والثراء والثروة من طرف واليأس والعدم والفقر المدقع من طرف آخر في اتجاه بناء بربريات الماضي المجنونة.

وتعتمد هذه الطفرة العولمية الجديدة في دورتها الخانقة على استغلال الفقراء والمسحوقين في دورة من الهصر الاقتصادي التي يتصف بالخبث والتجدد والتمدد. وفي دائرة هذه المهاصرة المحمومة تفقد الأمم والشعوب استقلالها وينفلت منها المصير، ويقع في النفوس الانسانية إحساس مدمر بالعجز والتبعية والضعف والانهيار أمام الزحف الهادر لعولمة مازالت توصف بأنها متوحشة ومجنونة.

ولأن أبعاد وتطلعات هذه العولمة الجارفة تتجاوز الحدود الممكنة، فإنها مع حركتها هذه بدأ البحث عن مصادر جديدة للربح ومناطق جديدة للهيمنة الاقتصادية، وأسواق جديدة لم تكن مألوفة في سالف الأيام، حيث تقع الأنظمة التربوية والتعليمية في قلب الزحف الجديد لعولمة مدمرة تريد أن تحول قطاع التعليم إلى مادة أولية ومصدرا لأرباح رأسمالية مؤكدة، وهي في دورتها التربوية هذه تعمل على تذويب البنى التربوية الكلاسيكية القائمة وتدمير معانيها في اتجاه تحويلها إلى مصادر حقيقية للربح والنفوذ والسيطرة والهيمنة. وهكذا بدأ القطاع التربوي برمته يشكل اليوم حقلا استثماريا لإمبريالية لاهثة أبدا إلى الربح والمال والثروة.

وتأسيسا على هذه الرؤية وانطلاقا من هذا المسار سرعان ما ظهرت الصناعة التربوية كصيغة للعولمة في قطاع التعليم حيث تقدر الأرباح الناجمة عن هذه الصناعة بحوالي أكثر من «تريليوني» دولار (٢ تريليون دولار) سنويا. ففي غضون القرن الماضي ظهرت ترسانة هائلة من الاختراعات التكنولوجية التي أدمجت في العملية التربوية في شتى أنحاء العالم المتقدم، إلى درجة أنه كان لكل اختراع من هذه الاختراعات أن يشكل ثورة حقيقية في العملية التربوية برمتها، مثل: الراديو والتليفون والتليفزيون والكاميرات الرقمية، ومن ثم الثورة الأحدث في مجال الحاسب والمعلوماتية، حيث تدافعت هذه الاختراعات المذهلة وتكاملت دون أن تحدث التثوير والتغيير الهائل المتوقع في التربية. فالأفلام على سبيل المثال لم تتمكن من تثوير لتعليم التعليمية ولم تغيرها ولم تحدث أثرا كبيرا في دور المعلم، وهذا الأمر ينسحب على الراديو الذي لم يحقق وعوده التربوية المنتظرة، وذلك مع أهمي استخدامه في التعليم الحرّ المفتوح أو في التعليم عن بعد. وهذا أيضا يمكن أن يقال عن التلفزيون الذي لم يلبي الطموحات المرجوة منه والذي يواجه اليوم الاتهام بوصفه محرضا على العنف والعدوانية عند الأطفال.

وعلى خلاف العطاء التربوي المنتظر من التلفزيون فإن التليفزيون قد لعب ومايزال دورا جارفا ومصيريا في تحويل المجتمعات الإنسانية إلى مجتمعات استهلاكية بامتياز رأسمالي صرف، وأنه قد أدى دوره الأكبر في تحويل الأجيال إلى أجيال استهلاكية وسلبية مستلبة.

ويعد الحاسوب والإنترنت من أحدث الاختراعات الإنسانية المذهلة في مجال تكنولوجيا الثقافة والمعلومات، وقد أدى هذا الاختراع إلى تصدعات وانهيارات في التكوينات المعرفية التقليدية وإلى اهتزاز العمق الإنساني في أكثر مناطق نبضه الوجداني أهمية وحساسية. ومما لا شك فيه أن الحاسوب المدمج بدورة الشبكة الحاسوبية قد دمجا في عمق الحياة الفكرية والتربوية وتحول إلى عنصر بنيوي في

التكوينات الأساسية للمعرفة والتربية والثقافة. هذا ويقدر الباحثون والمهتمون أن هذا الاختراع سيؤدي بمفرده مرة واحدة ودفعة واحدة إلى إحداث انقلاب شامل في بنية الحياة الاجتماعية والتربوية لا نظير له في تاريخ الطفرات والتغيرات الشاملة في تاريخ الإنسانية.

فالإنترنت الدمج بالحاسوب يضع الناشئة والاجيال في مواجهة مباشرة مع التحديات الكبرى لعولمة الثقافة والتربية، ويجب ألا ننسى أبدا قدرة هذا الاختراع المدمج على زيادة فاعلية الشركات والمؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الإنتاجي والاستهلاكي في الآن الواحد. ومن الواضح للعيان أن الطموحات التي علقت على الاختراعات التكنولوجية السابقة تعد متواضعة جدا بالقياس إلى تكنولوجيا الحاسوب والإنترنت. وفي هذا السياق يرى بعض الخبراء التربويين أن التكنولوجيا الجديدة ستحل مكان البرامج الدراسية وستعمل على تغييب دور المعلمين والمدرسين بصورة كبيرة في مجال التربية والتعليم، كما أنها ستؤدي إلى انقلاب شامل في بنية المدرسة المعاصرة فيما يتعلق بصورتها ومضامينها التربوية التي نعرفها اليوم. لقد اطلق بوستمان على الظاهرة تسمية الآلهة المزيفة للتكنولوجيا ***Les faux dieux delatechnologie***، لأن عملها ينحصر في نهاية الأمر على تشجيع ظاهرة الاستهلاك، والتفكيك الأخلاقي، والكراهية في داخل المجتمع والمدرسة على حد سواء. وفي هذا الاتجاه تعمل وسائل الاعلام والحكومات والشركات والمؤسسات وتؤكد اهمية إدماج هذه التكنولوجيا الجديدة في الوسط المدرسي دون تأخير أو تردد، وأهمية تزويد المدارس بالانترنت من اجل تحقيق الفوائد التربوية المرجوة منه.

ومع الأهمية الكبرى للشبكة والحاسوب بوصفهما من أهم وأخطر مصادر المعلومات في تاريخ الإنسانية إلا أن هذه المصادر تشكل بذاتها دورة من دورات الاغتراب الذهني والتصدع العقلي عند الناشئة والشباب وذلك لأن هذه المصادر تعمل وبصورة لا شعورية على تنميط العقل وطرق التفكير على نحو استلابي وفي هذا الخصوص يؤكد بيرنيسك ***Burniske (1998)*** أن الحاسوب والإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى لا تمكن ولا تساعد الطلاب على التفاعل العقلاني عبر الحوار والمناقشة والجدل العلمي.

وذلك لأن وسائل الاتصال والتكنولوجيا الإعلامية ليست من مجرد ترسانة صماء من البرامج والآلات والوسائل، بل تمثل طريقة خاصة في التفكير والعقلنة والنظر، إنها في صورتها المعلنة تجسد منطقا تقنيا نزاعا إلى إقصاء منطق التفكير النقدي وإسقاط الأبعاد الأخلاقية للتفاعل الإنساني المثمر. هذا ويمثل وصول التقانة الجديدة للمعلوماتية والاتصال ***(NTIC) Nouvelles technologie de I'information et de la com***

munication ظاهرة جديدة مختلفة عن التطور التكنولوجي نفسه، حيث تتميز هذه التقانة الجديدة بمرونتها الهائلة، وبقدرتها الفائقة على التواصل مع مصادر المعلوماتية عبر العالم، وهذا ما يجعلها اليوم أكثر قدرة على التفاعل والحضور في ميدان العمل التربوي كأداة تربوية وتعليمية في الآن الواحد، وكنمط من أنماط التفكير والعمل والوجود.

الحصار التربوي:

منذ عدة عقود من الزمن والعملية التربوية تعاني من الحصار الذي تفرضه المؤسسات والشركات ووسائل الإعلام. وقد بدأت المدرسة التقليدية تتعرض لحملة من التشهير من قبل الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية التجارية لغايات ربحية رأسمالية، حتى أن قلة من المعنيين بالشأن التربوي لم تعن بالدفاع عن المؤسسة المدرسية التي كان لها الفضل الأكبر في التكوين العلمي والمعرفي لهؤلاء الذين وضعوها في دائرة الهجوم والحصار.

فالمدرسة العامة تتعرض على الغالب للهجوم والاتهام فيما يتعلق بوظائفها والقيم التي تؤسس لها، وفي سياق هذا الهجوم يجري التأكيد بأن الحل الوحيد لكل المشكلات التربوية للمدرسة يكون في اعتماد نموذج السوق وتسويق المدرسة وفقا للنموذج الرأسمالي الذي تنشده عولمة الاقتصاد والتجارة. والحجة التي يدفع بها أصحاب النموذج التسويقي يكمن في القول بأن المدرسة لا تحقق ما هو مرغوب ومطلوب منها وأن كل المحاولات الإصلاحية القديمة باءت بالإخفاق والفشل. وبناء على هذه الصورة المأساوية لمدرسة اليوم يرى المنادون بالتسويق أنه يجب كسر الاحتكار الذي تفرضه المدرسة العامة على التعليم والتربية، وايجاد نظام تربوي جديد يعتمد على صورة المؤسسة الاقتصادية بفعالياتها القائمة على معايير السوق وآلياته المعروفة؛ وعلى هذا الأساس يطلقون تصوراتهم حول مدرسة من نوع جديد تقوم على قوانين السوق ومعايير الحياة الاقتصادية للمؤسسات الربحية في المجتمع الرأسمالي الجديد.

وتلك هي الطريقة الوحيد التي يعتقد بأن الأفضل والأكثرفعالية لتحقيق أفضل النتائج والعائدات التربوية المأمولة. ويعتمد هذا التصور التسويقي على مبدأ خصخصة التعليم والخيرات العامة بوصفه الطريقة الوحيدة والأنجح في دفع عجلة التطور والتنمية الاقتصادية، ومن ثم النهوض بالخدمات التربوية والثقافية، وذلك سيتيح تقليص المهمات الحكومية لصالح تنمية أكيدة في مجال الحريات الفردية وضمان مصالح الفئات الاجتماعية الدنيا في الحياة الاجتماعية في الخيرات الاجتماعية المتاحة (*Starr, 1987*).

ومهما يكن الأمر فإن ازمة الثقة بالمدرسة - بما تنطوي عليه من فعاليات وإمكانيات ووظائف تربوية - ناجمة برأينا عن موقف أيديولوجي يريد النيل من كينونة المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية ضرورية وفاعلة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي يمكن القول بأن هذا الموقف السلبي من المدرسة لا يقوم على أسس موضوعية ولا يأتي نتاجا لتحليل علمي نقدي دقيق بأبعاده وتجلياته لنظام تربوي يرتكز الى تاريخ إنساني مترامي الأطراف في مجال الحياة الإنسانية على مدى قرون متعاقبة من الزمن حيث لعبت فيها المدرسة كمؤسسة تربوية دور حصان طروادة في كل نهضة حضارية وفي كل نقلة خطتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل.

تسويق التربية:

لم تكن ظاهرة التسويق التربوي مجرد تصور حداثي جديد تولّد في الأزمنة الجديدة، حيث يمكن تقفي هذه الظاهرة في تضاعيف الحياة الصناعية الحادثة في الولايات المتحدة الأميركية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ويعد المهندس المشهور فريديريك ونسلو تايلور ***Frederick Winslow Taylor*** المنظر الفكري اللامع لهذه المرحلة الصناعية بلا منازع على الاطلاق، حيث عرف تايلور بنظرياته المعروفة حول طبيعة المؤسسات الصناعية ودورها ووظائفها،، وقد كرس حياته لدراسة طبيعة العمل وآلياته وطرائقه في المصانع والمعامل والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية الناشئة. وقد اجتهد تايلور في بناء نظريات يمكنها أن تساعد في تطوير تقانات جديدة لخفض الحاجة إلى اليد العاملة وتخفيض التكاليف المالية للمشاريع الاقتصادية، وذلك لتحقيق الحدّ الأقصى من النمو الاقتصادي الممكن لهذه المؤسسات ***Taylor (1967)***. وقد بين تايلور أن أحدى العقبات الأساسية لتطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية ناجم عن كسل الموظفين وغياب حماستهم للعمل، ومن أجل الكشف عن وضعية التراخي عند العمال والموظفين عمل تايلور على دراسة أسباب هذه الظاهرة وعواملها. وهو في سياق دراسته هذه يقدم فكرة تاريخية تقوم على تشبيه الإنسان بآلة في خط الإنتاج الأول، وبالتالي فإن زيادة الإنتاج تقتضي زيادة فعالية هذه الآلة وتحسين أدائها إلى الحدود القصوى الممكنة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يمكن اعتماد منهج متطور يعتمد على تحقيق التوافق بين العامل والعمل الذي يقوم به أي بين العامل والوظيفة التي يجد نفسه قادرا على أن يطورها ويطور إمكانياته ومهاراته من خلالها حيث يصل إلى الفعالية القصوى لما يسميه بالعامل النموذج ***Un ouvrier modele***. وفي دائرة هذا التصور فإن العامل لا يمكن أن يكون أكثر من أداة اقتصادية أو آلة معدة

للإنتاج الصناعي. ويمثل هذا النظام في العقد التايلوري ما يسميه البنية المتراصة المتكاملة التي تعتمد على دورة هرمية للسلطة المطلقة. ووفقا لهذاالتصور فإن المنشأة الاقتصادية تنقسم إلى شعبتين: الإدارة من جهة والموظفين والعاملين من جهة أخرى، أي أنه يقسم العمل بين من يفكر وبين من ينفذ. وهذا يعني أنه لا يسمح للعمال والموظفين بأي أداء يتعلق بالمبادرة والتجديد والابتكار أو حتى التفكير، لأنهم يوجدون في وضعية من القواعد والتعليمات الصارمة والمحددة. فالعمل في المؤسسات والمنشآت الصناعية - كما يقدمه تايلور - يتحدد بمنظومة من المهمات والأدوار البسيطة التي تعتمد على مبدأ المواظبة والتكرار الآلي ***(Barnabe, 1995)***.

لقد اعتمدت التايلورية تفسيرا للسلوك الإنساني يقوم على تصور سيكولوجي وحيد الاتجاه يستند إلى مقولة في الحافز الاقتصادي. وقد طبقت هذه النظرية على نطاق واسع في قطاع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ومن ثم وجدت هذه النظرية طريقها إلى النظام التربوي في بداية القرن العشرين. وقد تميزت هذه المرحلة بهيمنة وتأثير أرباب الصناعة والتروستات الصناعية الكبرى على معالم الحياة الاجتماعية والثقافية. وقد شمل هذا التأثير الذي تعزز بالتصورات التايلورية النظام التربوي والتعليمي الذي أصبح هدفا من أهداف النظام الرأسمالي الناشط في ذلك العصر. وهذا يعني أن النظرية التايلورية قد وجدت تطبيقها في قلب الأنظمة التربوية مع بداية القرن الماضي، وقد ترجمت هذه النظرية فكرة التربية العملية التي يمكن أن توظف في خدمة الحاجات المتنامية للصناعات الرأسمالية الناشئة. وباختصار وجدت القيم التايلورية حضورها الفعلي في نسق الحياة التربوية والمدرسية في الولايات المتحدة الامريكية بوصفها أيديولوجية موجهة لخدمة النظام الرأسمالي الأمريكي في القرن الماضي ولاسيما في الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٠-١٩٣٠ حيث تميزت هذه المرحلة بجهود مكثفة من أجل توظيف التربية ووضع المؤسسات المدرسية في خدمة النظام الصناعي القائم لضمان متطلباته واحتياجاته الاساسية إلى اليد العاملة الماهرة والمؤهلة.

ومع ذلك فإن هذه المرحلة قد شهدت إصلاحات تربوية مستمرة هدفت إلى تجاوز المخاطر الكبيرة للتايلورية في مجال التربية والتعليم، ومن الطبيعي أن تتم الاستفادة من معطيات هذه المرحلة وأخطائها في عملية الإصلاح التربوية المنشود في هذه المرحلة من تطور العولمة الصناعية الجديدة. ومن اللافت للانتباه في هذاالخصوص أن كالاهان وصف هذه المرحلة بأنها مأساة التربية الأمريكية ***(Callahan: 1962,p246.147)***. ومما لا شك فيه اليوم أن عملية تسويق التربية يتوافق مع محاولات إضعاف النفوذ الحكومي في كثير من أوجه الحياة المعاصرة، وبالتالي العمل على تخصيص الخدمات العامة وتحرير

الاقتصاد بصورة عامة. وقد تمثل ذلك في بيع مؤسسات الدولة وتخصيص شركات النقل الجوي، والتأكيد على أهمية التبادل الحر بين البلدان والمؤسسات الصناعية وهذا كله يعبر بصورة ما عن مفهوم ما يسمى بالتسويق العام للمجتمع ومؤسساته المختلفة.

وفي دائرة التداول الخاص بمسألة تسويق المدرسة فإن رعاة هذه الدعوة وسدنتها يقترحون منظومة من الإجراءات والحلول المستوحاة من نماذج المؤسسات الصناعية الحالية بفعالياتها وأدوات عملها وغائياتها الربحية، وهذه الصورة تأخذ جوهرها من صورة السوق بما يعتمل فيه من قوانين ووضعيات وممارسات، وهم يعتقدون بذلك أنهم يقدمون للمدرسة مشروعا إصلاحيا ينهض بها ويرفع من إمكانياتها التربوية في خدمة التوجهات التنموية الكبرى للمجتمع.

حرية الاختيار:

يعد مفهوم حرية اختيار المستهلك وفقا لمعيار السوق الاقتصادي أحد أبرز مفاهيم التسويق التربوي، وعلى هذا الاساس يتوجب على الآباء أن يمتلكوا ناصية الحرية والقرار في استهلاك التربية التي يرغبون بها لأطفالهم في المؤسسات التربوية المختلفة دون أن يخضعوا لقوانين وأنظمة حكومية ومدرسية هنا وهناك. ومن أجل هذه الغاية فإن بعض الحكومات توفر للآباء المدارس الجيدة، وتمكن الآباء من فرصة اختيار المدرسة التي يرغبون فيها دون حدود مرسومة أو قيود معلومة، حيث يمكن للآباء اختيار المدارس التي تناسبهم في القطاع التعليمي الخاص الذي يقع خارج دائرة إشراف الدولة وتوجيهها. وهذا التصور الحر يعتمد على حجة مفادها بأن التعليم لغايات ربحية يمكن ان يعمل على إحياء نزعة المنافسة وتأكيد الفاعلية التربوية للنظام التربوي، وهذا بالتالي سيؤدي إلى تحسين نوعية التعليم وجودته. وعلى هذاالأساس فإن قانون حرية الاختيار الذي اعتمد في عام ١٩٥٥. بواسطة الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان ***Milton Fried-man*** أصبح قاعدة أساسية لعملية تسويق متعاظمة للمؤسسات المدرسية ***(Mitgang et Connell, 2001).***

نماذج لتجربة التسويق المدرسي:

في ربيع ١٩٩١، أطلقت شركة وايتل الكبرى للاتصالات ***Whittle Communications Inc*** مشروع إيديسون التربوي ***Projet Edison***، وهو من أكبر وأهم المشاريع التربوية في أمريكا، وقد شمل هذا المشروع شبكة من المدارس الوطنية الخاصة، وقد قامت هذه الشركة أيضا بتصنيع وتسويق المواد والتجهيزات التكنولوجية لأغراض تربوية وتعليمية. وقد أنفقت هذه الشركة حوالي ٦٠ مليون دولار في مجال البحث والتطوير التربوي

خلال سنتين فقط. وقد تم بالإضافة إلى ذلك إنشاء هيئة علمية مكونة من ١٠٠ باحث وعالم، تّم اختيارهم من داخل القطاع التربوي، ومن عالم رجال الأعمال، ومن المؤسسات العلمية المعروفة، بهدف العمل على بناء هذه الشبكة التربوية وتطويرها. وقد كلف الباحثون المختارون بعملية التخطيط لبناء نظام تربوي جديد مختلف تماما عن النظام التربوي الكلاسيكي المعروف. وقد كلفت هذه العملية حوالي ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦ حيث تم إنشاء ٢٠٠ مدرسة لتغطية تعليم ١٥٠٠٠٠ طالب تراوحت اعمارهم بين ثلاثة وستة أعوام. وقد بينت التقديرات الخاصة بهذه المؤسسة بأنه في عام ٢٠١٠ سيستقطب هذا المشروع التربوي مليوني تلميذ في ألف مدرسة في مختلف اصقاع البلاد. وقد وجهت عملية الابتكار والتجديد لتجاوز المناهج التربوية القائمة، والتجهيزات التربوية التقليدية، ومن ثم إحداث تغيير في دور المعلم والتلميذ، وفي مدة السنة الدراسية التقليدية. ومن أجل الاستجابة لحاجات الآباء العاملين فإن المدارس الجديدة فتحت أبوابها على مدى العام الدراسي دون انقطاع، وقد تمت برمجة الدروس وجدولتها كي تتقاطع مع مواعيد عمل الآباء.

ولكن المشروع بدأ يواجه بدءا من عام ١٩٩٣ مجموعة من الصعوبات والتحديات حيث قرر ممول المشروع تيمس وغنر ***Times Wagner Inc.*** أن يسحب تمويله للمشروع حيث توجب على الشركاء الاقتصاديين دعم المشروع وتغطية نفقاته وجملة التوظيفات المالية التي سحبت من ميزانية المشروع، ومن الطبيعي أن يحدث هذا الأمر نوعا من الاضطراب والفوضى في داخل المؤسسة حيث بدأت الشكوك وفقدان الثقة تتسلل إلى زبائن المشروع والمساندين له.

وعلى أثر هذه الاضطرابات بدأ المشروع يتخذ مسارا آخر يتمثل في إيجاد صيغة تعاون مع المدارس العامة التي تتميز بمناهج تربوية متقدمة واستراتيجيات تعليمية متطورة ومعلمين يتميزون بأداء مهني متميز. ومع بداية ظهور المدارس المعتمدة (المدارس التي تحظى بشهادات الجودة والكفاءة) في مختلف أرجاء الولايات المتحدة بدأ المشروع يأخذ توجهه الجديد. وقد وجد هذا المشروع بالإضافة إلى ذلك صيغة جديدة للعمل عندما تم اختياره في ١٩٩٤ - من قبل لجنة حكومية - وذلك لإدارة ثلاث مدارس من مدارس الجودة التجريبية التي وضعت في محك التجربة وفقا لتشريعات تربوية جديدة. وخلال عدة سنوات فإن الطموحات الأساسية لهذا المشروع أصبحت عملية وبسيطة.

اتخذ التوجه الجديد للمشروع تسمية إيديسون سكول ***Edison Schools Ins.*** بدلاً من «مشروع إيديسون ***Projet Edison***». وهذا التوجه الجديد كما أشرنا يعمل في صيغة تعاون مع المدارس الحكومية التي تأخذ طابعا تشريعيا وقانونيا في البلاد. وتتمثل

الوظيفة الأساسية للمشروع في تقديم برمجيات تربوية متقدمة في مجال الإنسانيات والفنون والرياضيات والعلوم وفي مجال العلوم ذات الطابع الإنساني والأخلاقي، وتشمل هذه الخدمات الفنون التشكيلية والتربية البدنية. تتمثل السنة الدراسية في ١٩٨ يوما وهذا يرمز إلى ١٠٪ زيادة على المعدل الوطني، حيث يتم زيادة اليوم المدرسي إلى ساعة أو ساعتين يوميا حسب المستوى لكل مرحلة. وفي هذا السياق فإن المشروع وضع خطة لتأسيس عدد يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ من المدارس الصغيرة ومن ثم توزيعها على ستة مستويات أكاديمية. وكل أكاديمية تشمل ثلاثة منازل تستوعب ثلاث مجموعات من مجموعات العمل وهي تطرح نفسها بديلا للصفوف التقليدية وتحل محلها . وفي كل منزل يترك للتلميذ أن يحقق تقدمه التعليمي وفقا لقدرته التعليمية وهو بالطبع سيكون تحت اشراف عدد من المتخصصين وسيزود بالمواد التربوية المناسبة لنمائه ولاسيما مواد البرمجيات والاليكترونيات الحديثة.

والطفل وذويه يقابلون المعلمين والمسؤولين في المنزل التربوي ثلاث مرات أو أربعة على الأقل خلال العام الدراسي، وذلك من أجل تحديد الأهداف التربوية والتعليمية المرغوبة، ويشمل ذلك تحديد المسؤوليات لكل واحد منهم، وهذا يتضمن عقداً تعليمياً وتربوياً يتم توقيعه من قبل التلميذ وذلك من أجل ضمان سير العملية التعليمية، وفي دائرة التفاعل التربوي يتم تزويد التلميذ والمعلمين بأجهزة الحاسوب المناسبة ويتواصلون أيضا عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنيت) التي تربط المدرسة مع مكان إقامة التلميذ. وهذا بدوره يضمن تواصلاً فعالاً بين مختلف مكونات العملية التربوية. وما هو مهم في إطار هذه التجربة هو العمل على تحسين أداء المعلمين وتدريبهم حيث يتوجب عليهم الخضوع لدورات تأهيل وتدريب على مدى أربعة أسابيع قبل بداية العام الدراسي. وسيكون على المعلمين هؤلاء التعرف على برامج مكثفة تتعلق بالنشاطات وعملية تجويد التعليم على مدى العام الدراسي ***Edison Schools, 2001***. ومع ذلك فإن مشروع إديسون سيبقى مع كل هذه الجهود والطموحات والكفاءات مجرد مؤسسة تجارية وأسهمه مطروحة في السوق التجاري. وفي هذا السياق فإن التربية هنا لا تمثل في جوهرها غير مشروع تجاري تتمثل حركتها في العلاقة بين البائع والمشتري وفق تسعيرات محددة وبالتالي فإن العاملين في المدرسة لا يمثلون إلا سدنة للخدمات في إطار علاقة تجارية تخضع لقانون السوق المتمثل في قانون العرض والطلب.

وفيما يتعلق بجودة التعليم فإن مشروع أديسون لم يحقق طموحاته التربوية حيث يؤكد كل من ميرون وآبليكات ***Miron et Applegate (2000)*** أن الأبحاث والدراسات التي أجريت على المشروع قد بينت بصورة واضحة أن التلاميذ الذين انخرطوا في هذه

التجربة التربوية أي في مدارس أديسون لم يحققوا نتائج افضل من هؤلاء الذين تابعوا تحصيلهم في المدارس العادية، ومع ذلك كله فإنه لمن المبكر أن نصدر أحكاما نهائية لأن هذه التجربة ماتزال في ذروة نشاطها ويجب أن ننتظر فترة زمنية كافية لكي تأخذ حقها في دورة الزمن.

المدارس المستقلة:

المدارس المستقلة وهي نوع من المدارس يقوم على مبدأ التعاقد بين الدولة وبعض المستثمرين في القطاع التربوي وفقا لشروط تربوية محددة. وهذا النموذج الجديد من التربية العامة يجسد مجموعة من الأفكار الاصلاحية التي تعارض الممارسات التقليدية للنظام التربوي القائم. وبالتالي فإن هذه المدارس تؤدي دورها التربوي لغايات ربحية أو غير ربحية كما هو الحال في مشروع إديسون. فعلى سبيل المثال تعطي هذه المدارس نوعا من الحرية للآباء والمعلمين والتلاميذ على حد سواء وذلك في سياق المحافظة على استقلال المدرسة بوصفها نظاما متكاملا. وبالتالي فإن العقبات التي تواجه التغيير والتي نجدها في قانون التنظيم العام للمدارس قد تمت ازالتها وبصورة اوتوماتيكية وذلك من اجل بناء توجهات إبداعية جديدة. وباختصار فإن المدارس التعاقدية الحرة قد تحولت إلى أداة مؤسساتية تسمح بإجراء مزيد من الإصلاحات التربوية في داخل المدرسة وهي في الوقت نفسه قادرة على تلقي العناصر الاصلاحية المطروحة من قبل اصحاب المشاريع التسويقية.

وفي هذا التوجه يمكن القول بأن هذه المدارس الحرة التعاقدية، تسمح بطبيعتها، لمجموعة من المعلمين والآباء والمؤسسين بإدارة وتوجيه المدارس العامة وتحديد طبيعة الرسالة التربوية لهذه المدارس.

ووفقا للصيغة الرسمية فإن المشرفين على هذه المدارس يوقعون عقدا مدرسيا مع مديريات وزارة التربية يمنحهم حق إدارة هذه المدارس وتوجيهها. وبالتالي فإن العقد الذي يصبح ميثاقا للمدرسة يحدد أبعاد الاتفاق مع تحديد المبالغ التي تتلقاها هذه المدارس من ميزانية الوزارة، كما يتم تحديد مضمون البرامج ومستوى الجودة التربوية المرغوبة ومستوى تأهيل المعلمين. وهذه الصيغة التعاقدية تعطي المدارس المعنية صفة المشروعية وتعطيها الحق في استئجار المباني والتعاقد مع المعلمين والشراء ومراقبة الموازنة وملاحقة المتعاقدين معها أمام القانون في حال الإخلال بالعقود والمواثيق.

ومن أجل مواصلة الأداء التربوي المطلوب فإن هذه المدارس لا تخضع لأية قوانين أو تنظيمات تتعارض مع مهمتها في الابداع والتجديد والتطوير. وفي نهاية العقد فإن

المدرسة يجب أن تبرهن على حسن الأداء والقدرة على استقطاب مريديها وجذبهم وتلبية حاجاتهم التربوية. ومع ذلك فإن هذه المدارس تبقى مدرسة عامة ومجانية ولجميع الراغبين في الانتساب إليها دون قيد أو تمييز ذي صبغة دينية أو عرقية أو اجتماعية.

ومع اهمية السمات والملامح التي حددناها لهذه المدرسة فإنه لا يوجد لها نموذج واحد وفريد إذ تحظى كل مدرسة بخصوصيتها التربوية والوظيفية ولاسيما فيما يتعلق بأوليات التفاعل بين المعلمين والطلاب ومجلس المدرسة والتنظيمات التشريعية الضابطة في كل منطقة إدارية أو محلية. لقد تحولت هذه المدارس الى صيغة تربوية جديدة متعددة الأنماط والاتجاهات في صيرورات تربوية تتحدد بتنوع الشروط للعلاقة بين سدنتها وروادها الشروط المجتمعية التي تحتضنها. فالمضامين التربوية لهذه المدارس تتغاير وفقا لتغاير المناطق الجغرافية والسياسية وذلك على إيقاعات الراغبين بالانتساب إليها والعقود المبرمة بصددها ووفقا للاصلاحات والتغيرات الحادثة في القوانين المدرسية، وبالتالي فإن درجة استقلال هذه المدارس تتعلق بالمشرفين والقائمين على أدائها التربوي وبالتالي على مضامين النصوص القانونية التي تحكمها. وهنا يمكن الاشارة في هذا السياق إلى تجربة نيزيلاندا الجديدة التي تتميز بطابعها الراديكالي بالقياس إلى بعض الولايات الأمريكية التي تسودها قوانين أقل صرامة وذلك من اجل اضعاف الانتقادات الموجهة إلى التجربة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى دراسة أجراها مركز دراسات التطوير المدرسي في الولايات المتحدة على ١١٠ من المدارس المستقلة في عام ١٩٩٥، وقد بينت هذه الدراسة بأن أغلب المدارس المستقلة تتميز بأنها من الحجم الصغير نسبيا حيث لا يتجاوز عدد الطلاب في كل مدرسة ٢٨٧ طالبا أو تلميذا. وبالتالي فإن التوجه التربوي لهذه المدارس يتمركز حول البرمجة الحاسوبية متعدد الاختصاصات كما تتمركز على التكنولوجيا التربوية. وقد بينت الدراسة أن الأسباب التي دعت إلى تأسيس هذه المدارس تتمثل في البحث عن تربية عالية المستوى وعن جودة تعليمية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار أهمية الإبداع والإبتكار والتجديد في بناء شخصية الأطفال والتلاميذ. ومع ذلك تبين هذه الدراسة أيضا ان بعض العقبات المادية والصعوبات الادارية قد تعيق عملية إنشاء هذه المدارس. ووفقا لبعض الخبراء الذين عايشوا هذه التجربة فإن تأسيس هذه المدارس يحتاج إلى خبرات كبيرة كما يحتاج في الجوهر إلى رؤية ورسالة تربوية تتسم بالجلاء والوضوح ولاسيما فيما يتعلق بالتخطيط الزمني والمهمات التربوية والخطة الدراسية. فالمدارس المستقلة هذه تعزيز الاتجاه نحو اللامركزية التربوية والادارية في مجال العمل التربوي والمدرسي وهي في الوقت نفسه تتيح للآباء والمعلمين والأهالي

تأسيس المدارس التي يرغبون فيها بطريقة غير تقليدية. وهذه المدارس كما تبدو لهم تحقق درجة عالية من الرضا والشعور باستيفاء الحاجات التربوية عند الآباء والمعلمين أيضا. وفي المحصلة فإن هذه المدارس تبرهن عن جودة تربوية عالية المستوى وواضحة المعالم ولاسيما فيما يتعلق بمستوى المتعلمين بما اكتسبوه من مهارات وقدرات وكفاءات.

مسألة الجودة:

مع الأهمية الكبرى لمسألة الخيار والحرية والاستقلال الذي تتمتع به المدارس المستقلة فإن ذلك كله لايضمن بالضرورة وجود جودة تربوية في مستوى التعليم والتحصيل المدرسي. ولكن السعي المستمر باتجاه بناء جودة تعليمية متميزة أدى إلى توليد فلسفة تربوية حول مبدأ الجودة والنوعية بهدف بناء طرائق جديدة وإحداث تغييرات مهمة في داخل النظام في اتجاه تأكيد مبدأ الجودة والكفاءة المدرسية (Barnabe, 1995; Confrence Board of Canada, 1993).

ومن أجل ضبط مستوى الجودة التربوية ونوعية التعليم بصورة مستمرة فإن هذه الفلسفة طرحت نفسها قوة موازية للأفكار والأطروحات التي تجد أساسها ومصدرها في عالم المؤسسات الصناعية، وذلك لأن هذه الفلسفة تقوم على أساس تجاري قوامه التوظيف والاستثمار والمردود الاقتصادي. وتقوم هذه الفلسفة أيضا على مبدأ أن النظام وليس الأشخاص هو الذي يجب أن يوجه إليه اللوم عندما توجد هناك مشكلات وعقبات وصعوبات في داخل المؤسسة المدرسية. وهذا التوجه النظمي يعزز تحولات جوهرية في المواقف والاتجاهات التربوية في داخل المؤسسة المدرسية وبالتالي فإن هذا التوجه يتعارض تماما مع المؤسسات التربوية التقليدية بطبيعتها الهرمية.

وبالتالي فإن الممارسة التربوية في هذا المضمار يجب أن تكون على توافق مع أولويات المنتسبين إلى المؤسسة التربوية، وهذا يعني ضمان وضعية من البساطة والمرونة في التكوين البنيوي لهذه المؤسسات حيث يمكن لهذا الأمر ان يعزز تعاون وتفاعل أطراف العملية التربوية بطريقة أفقية أي غير عمودية أو هرمية (Barnabe, 1995). وفي الواقع فان هذا التوجه يمثل الوجه الانساني للاصلاح التربوي المطروح في داخل المؤسسات التعليمية الخاصة، وذلك لأنها تفعل فعلها في تفعيل الحياة التربوية بين مختلف المعنيين في العملية التربوية، وهذا يشمل الآباء والأبناء والمعلمين والإدارة أي المجتمع المدرسي برمته.

■ الخلاصة

أدى انهيار جدار برلين وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي إلى ولادة الرأسمالية المتوحشة وسيطرتها الهائلة على مقومات الوجود الكوني والانساني. لقد قدر للرأسمالية الكلاسيكية ان تقدم نفسها بصورة ايجابية على أنها الحصن الحصين للحريات الفردية، والليبرالية الاقتصادية الحرة، والديمقراطية وحقوق المواطنة وحقوق الانسان، وهي القيم التي تحاول أن تجد مكانا لها في عصر العولمة الجديدة لدى آلهة المال وأرباب الصناعة والتكنولوجيا. وليس من المفارقة أن نعلم بأن الشعوب التي عاشت نير العبودية والتسلط الشيوعي هي التي تدفع اليوم ثمن الحرية الشكلية المزعومة. وبالتالي فإن هذه الحملات الخادعة والمعلومات المضللة حول مسألة التربية والتعليم يمكن أن تشكل مؤشرات مسبقة حول ما يمكن للتربية أن تكون عليه تحت مظلة قوانين السوق الرأسمالية. فمجتمعاتنا تعاني اليوم من تحول الجماهير إلى جماهير مستهلكة بامتياز، وبالتالي فإن هذه الظاهرة ناجمة عن عملية تصفية ذهنية منظمة عبر الاعلام والاعلان التجاري الذي يتميز بطابع الحركة السريعة الوامضة. وفي مواجهة هذه التحولات الجوهرية فان الحكومات تأخذ موقفا سلبيا وتتراجع أمام الضغوط التي تمارسها المؤسسات الصناعية والتجارية بدلا من المقاومة ثم تأخذ دور الناطق الرسمي باسم هذه المؤسسات بدلا من العمل على حماية هؤلاء الذين انتخبوها.

ومما لا شك فيه أن التربية والأنظمة التعليمية تحتاج اليوم الى اصلاحات عميقة وجوهرية وبالتالي فإن بعض التوصيات والتصورات الاصلاحية التي تطرحها مؤسسات المجتمع الصناعي في عصر العولمة قد تكون جيدة في جوهرها وقد تكون جادة وجديدة في عالم التربية. وبالتالي فان التكنولوجيا الجديدة والاصلاحات المطروحة ليست سيئة بذاتها ولكن الخطورة تكمن في هيمنة الصناعة التربوية على معالم الحياة التعليمية والتربوية، وهي صناعة يكون هدفها الاساسي الربح وتحويل التربية الى قطاع انتاجي استثماري ومن ثم تحويل المؤسسات التربوية الى مؤسسات منتجة لليد العاملة المؤهلة للعمل في مجال المؤسسات. وبالتالي فان الاكتفاء بهذا المستوى من العمل في المؤسسات التربوية سيؤدي بالضرورة إلى نوع من التفكك الاجتماعي والانحلال الأخلاقي في داخل المجتمع.

فالنموذج الرأسمالي السوقي للتربية سيعمل على تفكيك المنتج التربوي وتصنيفه على مبدأ تصنيف السلع المنتجة في السوق الاقتصادية حيث سنجد في المستقبل تربية وتعليما للصفوة في مقابل تربية وتعليم للدهماء. فعلى سبيل المثال يلاحظ اليوم بأن الوصول الى التعليم يكون وفقا للامكانية المالية للآباء ووفقا لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فان التعليم الخاص والمميز يقدم نفسه للطبقة التي تأخذ مكانها

في أعلى السلم الاجتماعي وفيما يتعلق بالنتائج المترتبة على هذا النموذج الرأسمالي بالنسبة للمعلمين والمتخصصين في مجال التربية فان دور المدير يتحدد بدور المدبر للأعمال ولا يتحدد منذ اللحظة الرأسمالية في بناء المناهج وتحديد مسارها وكيفياتها ومردودها التربوي، كما أنه معني بالدرجة الأولى بعملية التسويق واقامة علاقات عامة مع الأهالي ومع عالم الممولين والمستثمرين. وليس أدل على ذلك من التجارب التربوية التي شهدتها نيوزيلندا وبعض البلدان الغربية حيث بينت هذه التجارب ان دور مدير المدرسة يأخذ صورة مقاول أو رجل اعمال بالدرجة الأولى. وفي نسق هذه التجارب يتضح أن دور المعلم قد شهد تحولا نوعيا أيضا حيث يتوجب على المعلم ان يقوم بمهمات عديدة إضافية ووظائف جديدة تضعه تحت تأثير العمل لساعات اضافية مطولة ومنهكة، وقد تقلص دوره من مربي يحمل رسالة الى مجرد النقل الساذج الآلي للمعلومات والمعارف التربوية. وفيما يتعلق بالتلميذ أو الطالب فإن الطالب يتحول إلى سلعة ومنتج يتم تصنيفها حسب خصائص معينة وميزات محددة وأسعار مبينة وبالتالي فإن هذا المنتج التربوي سرعان ما يطرح في سوق العمل وفقا لقانون العرض والطلب على سلع محددة ومعينة في دائرة التصنيف المعهود للأسواق الرأسمالية.

وفي النهاية يمكن القول إن مقولة المردود الاقتصادي للتربية - التي تفرض نفسها في مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة، كما هو الحال في المستوى الحكومي وفي المستوى المؤسساتي - تمثل في جوهرها مخادعة رأسمالية وعملية ذر الرماد في العيون وذلك لأن هذه المقولات بينة فيما يتعلق بتسويقها للقيم التي تتعلق بالسلام والتوازن الاجتماعي والأخلاقي. فالتعليم العام يمثل نظاما يمكنه أن يقدم في نهاية الأمر فرصا متكافئة إلى جميع الأطفال كما أنه يمنح للفئات الاجتماعية المهيضة بعض الأمل في الخروج من دائرة البؤس الاجتماعي الذي يحاصرها ويضيق الخناق عليها. ومما لا شك فيه أن الأنظمة التربوية تحتاج إلى اصلاح عميق وجوهري ولكن هذا الاصلاح لا يجب في أي حال من الأحوال أن يكون إصلاحا بروح رأسمالية وفقا لقانونيات الانتهاك الفاضح للقيم الاجتماعية في اتجاه تحويل المدرسة الى قطاع رابح يتحرك على موازين القيم التجارية والقوانين التسويقية المريعة التي تدفع الاطفال إلى دائرة التسليع والتسويق والتشيؤ المروع لرأسمالية جدية مرعبة. ووفقا لهذا التصور فإن المدرسة يجب ألا تتحول إلى أداة للدعاية الرأسمالية من اجل عالم المال والأعمال، بل يجب أن تبقى مؤسسة للحصانة الأخلاقية بعيدا عن تقلبات السوق وانهيارات القيم. فالمدرسة العامة في نهاية المطاف تمثل بارقة أمل لحصانة إنسانية في عصر فرضت فيها العولمة الرأسمالية الجديدة شروط وجودها المدمر، وبالتالي فإن الاطاحة بها وبمكوناتها التربوية الأصيلة سيرتد على المجتمع بالأسى وسيكون الخطوة الأكيدة نحو انهيار تربوي أخلاقي لا تدرك نتائجه ولا تحمد عواقبه.

■ المراجـــع:

BARNABE, C. (1995). Introduction a la qualite totale en education. Cap-Rouge (Quebec): Les Presses inter Universitaires.

BURNISKE, R.W. (1998). The shadow play : How the integration of technology annihilates debate in our schools. Disponible sur le Web: {http://www.pdkintl.org/kappan/kbur9810.htm}

CALLAHAN, R.E. (1962). Education and the cult of efficiency. Chicago, IL : The University of Chicago Press.

MIRON, G., APPLEGATE, B. (2000). An evaluation of student achievement in Edison schools opened in 1995 and 1996 and 1996. Kalamazoo, MI : The Evaluation Center, Western Michigan University.

MITGANG, L.D., CONNELL, C.V. (2001). Educational vouchers and the media. In Privatizing Education, H.M. Levin (ed), Boston, MA : Westview Press, p.20-35.

ROBERTSON, H.J. (1998). No more teachers, no more books : The commercialisation of Canada s schools. Toronto, ON : McClelland & Stewart Inc.

STARR, P. (1987). The limits of privatization. In Prospects for Privatization, S. Hanke (ed.), vol. 36, no 3,p. 124-137.

TAYLOR, F.W. (1967). La direction scientifique des entreprises. Paris, France : Dunod. The Edison Project (1994). Partnership school design. New York Ny : The Edison Progect.

WALSH, M. (1999). Edison Project, Now Edison Schools Inc., plans to public. In Education Week, Vol. 19, no 1, p.6. Disponible sur le Web: {http:,,www.edweek.com/ew/vol-19/01edison.h19}.

❖❖❖

مطبوعات وردت إلينا

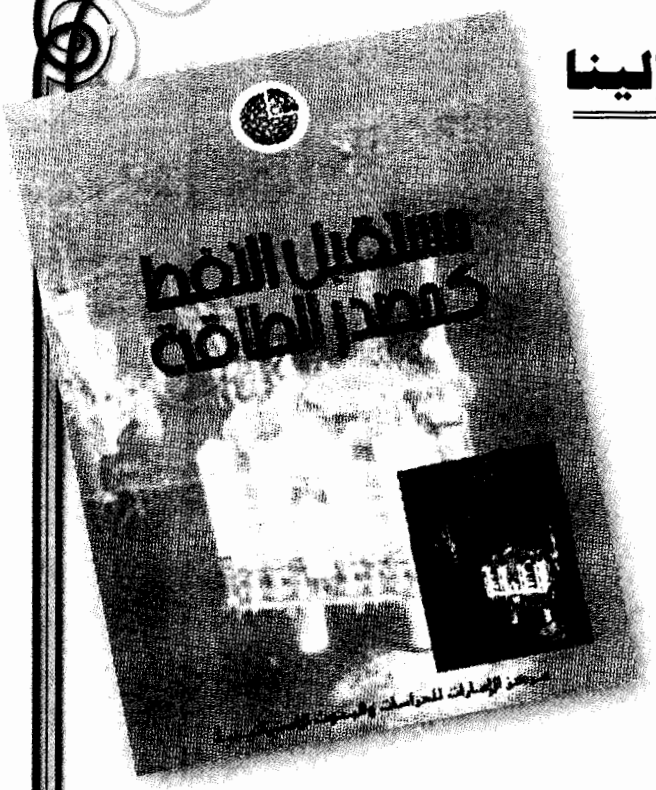

مستقبل النفط
كمصدر للطاقة

يتناول هذا الكتاب قضايا عدة:

منها: مستقبل النفط، والعوامل المؤثرة فيه، وتأثير مصادر الطاقة البديلة في اقتصاديات الدول المعتمدة على النفط بوصفه مصدراً للدخل، وأثر صناعة النفط على البيئة. وقد قدم هذه الموضوعات نخبة من خبراء النفط العالميين معززة بالجداول والإحصاءات الحديثة.